مجلة عيون المسائل
Oyunul-Mesail Journal
العدد 11 مجلد 1، 2026/07/15

فلسفة المشرع الليبي في تقنين المسؤولية الجنائية عن الجرائم الإلكترونية

دراسة تحليلية لأحكام القانون رقم 5 لسنة 2022 م بشأن الجرائم الالكترونية

طارق منصور نجي

فتحي انبيه ابوكيل

عبدالسلام مفتاح فيتور

الأكاديمية الليبية للدراسات، مصراتة

ملخص:

تكتسب الجرائم الإلكترونية أهمية متزايدة في ظل التحول الرقمي المتسارع، مما يفرض على المشرعين إصدار تشريعات تتواءم مع طبيعة هذه الجرائم وخصائصها الفنية والقانونية .يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل فلسفة المشرع الليبي في تقنين المسؤولية الجنائية عن الجرائم الإلكترونية، مع التركيز على القانون رقم5 لسنة 2022 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية كنموذجٍ معاصر تتبنى الدراسة منهجا تًحليليا مقارنًا، حيث تفحص الأسس الفلسفية التي استند إليها المشرع الليبي في بناء نظام المسؤولية الجنائية، بما في ذلك مبدأ الشرعية، ومبدأ قصور العقاب على الجانح، ومبدأ المسؤولية الشخصية .كما تسلط الدراسة الضوء على مدى انسجام القانون الليبي مع المعايير الدولية، خاصة أًتفاقية بودابست، ومع التشريعات العربية المماثلة. توصلت الدراسة إلى أن المشرع الليبي اعتمد فلسفة وسطية تجمع بين مراعاة الخصوصية الثقافية والإسلامية والانفتاح على المعايير الدولية، مع وجود بعض الثغرات التي تستدعي المراجعة، خاصة فًيما يتعلق بتجريم بعض السلوكيات وتحديد الاختصاص الجنائي الدولي.

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولا رًقميا جًذر يا أًعاد تشكيل العديد من جوانب الحياة البشرية، بما في ذلك الأنماط الإجرامية .فقد أصبح الفضاء الإلكتروني مسرحا جًديدا لًلجرائم التقليدية ومصدرا لًجرائم مستجدة لم تكن معروفة في عالم الواقع المادي، وقد فرض هذا التطور على المشرعين في مختلف الدول مواجهة تحديات قانونية معقدة تتطلب إصدار تشريعات خاصة بالجرائم الإلكترونية تتواءم مع خصائص هذا النوع من الجرائم وآليات ارتكابها.

في هذا السياق، أصدرت ليبيا القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية، والذي يعد أول تشريع متخصص في هذا المجال بعد سنوات من النقاش والجدل حول ضرورة وجود إطار قانوني ينظم الفضاء الإلكتروني ويحميه من الاستغلال الإجرامي ، وقد جاء هذا القانون في ظل ظروف سياسية وأمنية استثنائية تعيشها ليبيا، مما يجعل دراسة فلسفة المشرع الليبي في تقنين المسؤولية الجنائية عن الجرائم الإلكترونية ذات أهمية نظرية وتطبيقية كبيرة.

حيث تكتسب مسألة المسؤولية الجنائية في الجرائم الإلكترونية أهمية خاصة نظرا لًما يحيط بهذه الجرائم من غموض في تحديد عناصرها المادية والمعنوية، وصعوبة إثباتها، وتعدد الاختصاصات القضائية المختصة بالنظر فيها ، فالفضاء الإلكتروني يتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية، ويمكن أن تُرتكب فيه جريمة من موقع جغرافي بعيد عن مكان وقوع أثرها، مما يخلق تحديات فريدة لنظرية المسؤولية الجنائية التقليدية التي نشأت في ظل نظام وطني مغلق.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل فلسفة المشرع الليبي في تقنين المسؤولية الجنائية عن الجرائم الإلكترونية، مع التركيز على القانون رقم 5 لسنة 2022كنموذج .

أهمية البحث

شكل صدور القانون رقم 05 لسنة 2022م بشأن الجرائم الالكترونية نقلة نوعية في منظومة التشريعات الليبية ، حيث أنهى حالة القصور التي اعترت قانون العقوبات الليبي والذي لم يكن مهيأ لمواجهة الانماط المستحدثة من السلوك الاجرامي المرتكب عبر الوسائط التقنية .

حيث يتيح البحث في هذا الموضوع الوقوف على مدى مواءمة القانون للنظريات الحديثة في السياسة الجنائية كمبدأ إقليمية القانون الجنائي الموسعة التي تبناها المشرع في المادة الثالثة لتوسيع نطاق الاختصاص .

إشكالية البحث

من خلال هذه الورقة يسعى الباحث إلى محاولة جادة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي الأسس الفلسفية التي استند إليها المشرع الليبي في بناء نظام المسؤولية الجنائية عن الجرائم الإلكترونية؟
2. كيف عالج القانون الليبي عناصر الجريمة الإلكترونية ؟
3. ما مدى انسجام القانون الليبي مع المعايير الدولية والتشريعات العربية المقارنة؟
4. ما هي أوجه القصور في النظام القانوني الليبي وما هي مقترحات التطوير؟

الدراسات السابقة

شهدت السنوات الأخيرة عددا مَّن الدراسات التي تناولت القانون الليبي لمكافحة الجرائم الإلكترونية، فقد أجريت دراسة مَقارنة بين القانون الليبي رقم 5 لسنة 2022 والقانون المصري رقم 175 لسنة 2018 ، وأشارت إلى أوجه التشابه والاختلاف بين التشريعين في مجال تجريم السلوكيات الإلكترونية المختلفة.

كما تناولت دراسة أخرى مسألة المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة بواسطة الروبوتات الآلية في القانون الليبي، وأشارت هذه الدراسة إلى أن القانون رقم 5 لسنة 2022 لم يتناول بشكل كافٍ المسؤولية عن الأفعال المرتكبة بواسطة الذكاء الاصطناعي والأنظمة الآلية المستقلة.

وقد ركزت دراسة أخرى على مخاطر الهجمات الإلكترونية على المصارف الليبية، وأبرزت أهمية القانون رقم 5 لسنة 2022 م في توفير الإطار القانوني اللازم لحماية البنية التحتية المالية من التهديدات الإلكترونية ومع هذا لايزال هناك فراغاً كبيراً لم تتناوله الدراسات في هذا الموضوع ولم تتطرق له الابحاث العلمية.

منهجية البحث

تتبنى هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن، حيث تسعى إلى تحليل نصوص القانون الليبي رقم 5 لسنة2022 في ضوء الأحكام العامة للقانون الجنائي ومبادئ المسؤولية الجنائية .كما تستخدم الدراسة المنهج المقارن لمقارنة التشريع الليبي بالتشريعات العربية خاصة ألقانون المصري والأردني والإماراتي وبالمعايير الدولية المتمثلة في اتفاقية بودابست.

وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على المصادر الأولية المتمثلة في نصوص التشريعات والاتفاقيات الدولية، والمصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدراسات والأبحاث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة .

المطلب الاول مفهوم الجرائم الإلكترونية

تتعدد التعر يفات التي حاولت الإحاطة بمفهوم الجرائم الإلكترونية، وتختلف هذه التعر يفات تبعا لًلمنظور الذي تنطلق منه، ويمكن تصنيف التعريفات إلى ثلاثة أنواع رئيسية : التعريفات التقنية التي تركز على وسيلة الارتكاب، والتعريفات القانونية التي تركز على الحماية الجنائية، والتعر يفات الجامعة التي تحاول الجمع بين الاعتبارات التقنية والقانونية.

ـ الفرع الاول :ماهية الجرائم الالكترونية .

من أبرز التعريفات الدولية ما ورد في اتفاقية بودابست الصادرة سنة 2001 حول الجريمة الإلكترونية، والتي عرَّفت الجرائم الإلكترونية بأنها الأفعال غير المشروعة، والأفعال العدوانية، والأفعال الإجرامية التي ترتكب باستخدام وسائل الإعلام الإلكتروني، أو الشبكات المعلوماتية أو تستهدفها. [1]

وتنقسم الجرائم الإلكترونية من حيث طبيعتها إلى ثلاث فئات رئيسية:

الفئة الاولى : **الجرائم الموجهة ضد الأنظمة والبيانات المعلوماتية** :وهي الجرائم التي تستهدف المعلومات والأنظمة المعلوماتية نفسها، مثل الولوج غير المشروع والتخريب والتدمير.

الفئة الثانية : **الجرائم المرتكبة بواسطة الحاسوب والشبكات** :وهي الجرائم التقليدية التي يتم ارتكابها باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات، مثل الاحتيال والتزوير والسرقة الإلكترونية.

الفئة الثالثة : **الجرائم المتعلقة بالمحتوى** :وهي الجرائم التي ترتبط بمحتوى المعلومات المنقولة، مثل جرائم التحريض على الكراهية والإرهاب.

ـ الفرع الثاني : خصائص الجرائم الالكترونية .

تتميز الجرائم الإلكترونية بعدد من الخصائص التي تجعلها مختلفة عن الجرائم التقليدية

ومن أهمها: [2]

الطابع التقني : حيث تعتمد على الحاسوب أو الشبكات أو الأجهزة الذكية أو الإنترنت كوسيلة لارتكاب الجريمة أو محل للاعتداء.

عابرة للحدود : يمكن للجاني أن يرتكب الجريمة من دولة ، بينما يقع الضرر في دولة أخـــرى، مما يثير مشكلات الاختصاص القضائي والتعاون الدولي.

سهولة وسرعة التنفيذ : قد تُرتكب الجريمة خلال ثوانٍ معدودة دون حاجة إلى وجود مادي في مكان الجريمة.

([1]) القانون رقم 5لسنة 2022م بشأن مكافحة الجرائم الالكترونية .

([2]) السياسة العقابية للمشرع الليبي في قانون مكافحة الجرائم الالكترونية رقم 5 لسنة 2022م ، ماشاء الله عثمان محمد ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ط:1 ، ص 55.

صعوبة اكتشاف الجاني : يستطيع الجاني إخفاء هويته باستخدام وسائل تقنية مختلفة مثل الشبكات الافتراضية (VPN) أو الحسابات الوهمية.

صعوبة الإثبات : تعتمد الأدلة على بيانات رقمية قابلة للتعديل أو الإخفاء أو الإتلاف، مما يتطلب خبرة فنية متخصصة لجمعها وتحليلها.

اتساع نطاق الضرر : قد تؤثر الجريمة الواحدة على آلاف أو ملايين الأشخاص أو الأجهزة في وقت واحد.

قلة التكلفة مقارنة بالعائد : لا تحتاج غالبًا إلى إمكانيات مادية كبيرة مقارنة بالخسائر التي يمكن أن تسببها.

الاعتماد على المعرفة والخبرة التقنية : يرتكبها عادة أشخاص يمتلكون مهارات تقنية أو معلوماتية متقدمة، وإن كان تطور الأدوات الجاهزة قد جعل بعض الجرائم متاحة لغير المتخصصين.

الطابع غير المادي : محل الاعتداء يكون في كثير من الأحيان بيانات أو معلومات أو أنظمة معلوماتية وليس أشياء مادية ملموسة.

التطور المستمر: تتطور أساليب الجرائم الإلكترونية بسرعة كبيرة نتيجة التطور التقني، مما يفرض على التشريعات مواكبة مستمرة.

وفي سياق هذا الموضوع حول فلسفة المشرع الليبي في تقنين المسؤولية الجنائية عن الجرائم الإلكترونية، فإن أهم الخصائص التي تبرر التدخل التشريعي هي: عالمية الجريمة، وصعوبة اكتشافها وإثباتها، وخطورة آثارها على الأفراد والمؤسسات والدولة، والتطور التقني المستمر لأساليب ارتكابها. وهذه الخصائص تشكل الأساس الذي انطلقت منه السياسة الجنائية الحديثة في تجريم الأفعال الإلكترونية وفرض المسؤولية الجنائية عليها. [3]

المطلب الثاني تحليل فلسفة المشرع الليبي في تقنين المسؤولية الجنائية

الفرع الاول : نظرية المسؤولية الجنائية في القانون الجنائي.

تقوم المسؤولية الجنائية على ثلاثة أركان أساسية :الركن المادي(الفعل الإجرامي والنتيجة والسببية)، والركن المعنوي (النية أو الخطأ) ، والركن القانوني نص القانون الجنائي.

وتعُدُّ هذه الأركان ثابتة في النظرية القانونية العامة، لكن الجرائم الإلكترونية تطرح تحديات خاصة فيما يتعلق بكل ركن من هذه الأركان.

** **الركن المادي في الجرائم الإلكترونية:**

يتمثل الركن المادي في الجرائم الإلكترونية في السلوك الإجرامي الذي يُرتكب بواسطة الحاسوب أو في الفضاء الإلكتروني، وقد يكون هذا السلوك فعلا إيجابيا ، كالولوج غير المشروع إلى نظام معلوماتي (أو امتناعا) كالامتناع عن حجز بيانات معينة بناء عَلى أمر قضائي

ويتميز الفعل الإجرامي في الجرائم الإلكترونية بأنه:

فعل غير مادي في كثير من الأحيان، إذ يحدث في الفضاء الافتراضي.

فعل سريع يمكن أن يتم في جزء من الثانية.

فعل يترك آثارا رَقمية يمكن التلاعب بها أو إخفاؤها.

** **الركن المعنوي في الجرائم الإلكترونية:**

([3]) المرجع السابق ، ص 68.

يشكل الركن المعنوي محورًا أساسيًا في نظرية المسؤولية الجنائية، وقد أثارت الجرائم الإلكترونية نقاشاً فلسفيًا وجوهرياً حول مدى ضرورة الإثبات التقليدي للنية الإجرامية ففي ظل التعقيد التقني للجرائم الإلكترونية، برزت اتجاهات تشريعية تتجه نحو تبني نظام المسؤولية المطلقة في بعض جرائم الفضاء الإلكتروني، حيث يكفي لقيام المسؤولية الجنائية إثبات ارتكاب الفعل المادي دون الحاجة إلى إثبات النية الإجرامية غير أن هذا الاتجاه يثير مخاوف من انتهاك مبدأ الشرعية الجنائية والحقوق الأساسية للأفراد.

الفرع الثاني : الأسس الفلسفية وتحليل عناصر الجريمة الإلكترونية في القانون الليبي.

جاء القانون الليبي رقم 5 لسنة 2022 في سياق تزايد المخاوف من الاستغلال الإجرامي للفضاء الإلكتروني في ليبيا، خاصة فيً ظل غياب تشريع متكامل ينظم هذا المجال .

وقد استند المشرع الليبي في تقنين المسؤولية الجنائية عن الجرائم الإلكترونية إلى مجموعة من الأسس الفلسفية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ ـ الاسس الفلسفية للتشريع الليبي :

1ـ مبدأ الشرعية الجنائية :

يعُدُّ مبدأ الشرعية الجنائية الركيزة الأساسية في النظام القانوني الديمقراطي و يقضي بأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني سابق على ارتكاب الفعل وقد حرص المشرع الليبي على الالتزام بهذا المبدأ في نص المادة الأولى من القانون رقم 5 لسنة 2022 ، والتي نصت على أنه :لا يعُتبر جريمة إلكترونية أي فعل أو امتناع إلا بناء عًلى نص في هذا القانون أو في أي قانون آخر.

ومع ذلك، فإن طبيعة الجرائم الإلكترونية تطرح تحديات لهذا المبدأ، حيث أن التطور التقني السريع قد يولد سلوكيات إجرامية جديدة لا يشملها النص القانوني .وهنا يبرز السؤال حول مدى جواز توسيع التفسير القانوني ليشمل سلوكيات جديدة، وهو ما قد يتعارض مع مبدأ الشرعية.

2ـ مبدأ المسؤولية الشخصية :

يقوم القانون الجنائي على مبدأ المسؤولية الشخصية، أي أن كل شخص يتحمل مسؤولية أفعاله الخاصة ولا يتحمل مسؤولية أفعال الغير وقد أكد المشرع الليبي على هذا المبدأ في القانون رقم 5 لسنة 2022م حيث نصت المادة (15) على أن :لا جناح على المرء فيما ارتكبه غيره.

لكن الجرائم الإلكترونية تطرح تحديات لهذا المبدأ في ظل وجود جرائم جماعية منظمة تستخدم الشبكات الافتراضية للتنسيق والتنفيذ ، كما أن استخدام التقنيات الحديثة قد يجعل من الصعب تحديد هوية الفاعل الفعلي. [4]

3ـ مبدأ قصور العقاب على الجاني:

يعُدُّ مبدأ قصور العقاب على الجاني من المبادئ الأساسية في القانون الجنائي، حيث يقتصر العقاب على الشخص الذي ارتكب الفعل الإجرامي بإرادته وبنية إجرامية.

([4]) إشكاليات قانون الجرائم الالكترونية الليبي ، أبوبكر عبدالجليل أحمد أبوبكر ، مجلة جامعة فزان العالمية ، مجلد: 4، العدد: 1، ص: 78.

وقد نصت المادة (14) من القانون الليبي رقم 5 لسنة 2022 على أن :لا يعُاقب الجاني إلا إذا توافر في حقه الأهلية عند ارتكاب الجريمة، مما يؤكد التزام المشرع الليبي بهذا المبدأ، غير أن القانون نص أيضا على حالات للمسؤولية المطلقة في بعض الجرائم. [5]

ب ـ تحليل عناصر الجريمة الإلكترونية في القانون الليبي .

أولا: الركن المادي

تضمن القانون الليبي رقم 5 لسنة2022م في مواده من (2) إلى (24) تجريما لًمجموعة واسعة من السلوكيات الإلكترونية .ويمكن تصنيف هذه الجرائم كما يلي:

** الجرائم الموجهة ضد الأنظمة والبيانات مثل الدخول غير المشروع، التخريب، التدمير التلاعب ، نص القانون على ذلك بداية من المادة الثانية وحتى المادة السادسة.

** الجرائم المالية الإلكترونية مثل الاحتيال الإلكتروني، التزوير الرقمي نص القانون على ذلك بداية من المادة السابعة وحتى المادة الحادية عشر .

** الجرائم المتعلقة بالمحتوى مثل التحريض والتشهير نص القانون على ذلك بداية من المادة الثانية عشر وحتى المادة الثامنة عشر.

** جرائم الارهاب الالكتروني مثل تمويل الإرهاب و التحريض على العنف نص القانون على ذلك بداية من المادة التاسعة عشر وحتى المادة الحادية والعشرون .

ثانياً : الركن المعنوي

يتضح من تحليل نصوص القانون الليبي أن المشرع اعتمد نظاما مًختلطا فًيما يتعلق بالركن المعنوي، ففي معظم الجرائم اشترط القانون توافر النية الإجرامية العلم والإرادة ، حيث نصت المادة (2) مثلا عًلى أن يكون الدخول إلى نظام معلوماتي بدون وجه حق وبقصد الحصول على بيانات.

لكن في بعض الجرائم، خاصة لًمتعلقة بالأمن القومي والأخلاق العامة، اتجه المشرع نحو تبني نظام المسؤولية المطلقة أو شبه المطلقة.

ثالثاً : أشكال المشاركة في الجريمة الإلكترونية.

نظمت المادة (28) من القانون الليبي أشكال المشاركة في الجريمة الإلكترونية، وتضمنت التحريض والمساعدة والاتفاق على ارتكاب الجريمة، وقد أخذ المشرع الليبي بأن المشاركة في الجريمة الإلكترونية تقتضي توافر نية مشتركة بين الجناة.

ويمكن ملاحظة أن المشرع الليبي تناول أيضا ظًاهرة الجرائم المنظمة إلكترونياً، حيث نصت المادة 30 على أن :يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات كل من أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة تهدف إلى ارتكاب جرائم إلكترونية.

رابعاً : المقارنة مع التشريعات العربية والمعايير الدولية

أ ـ المقارنة مع التشريعات العربية

([5]) قانون مكافحة الجرائم الالكترونية في ليبيا الحماية المفقودة والعقوبات المشددة ، محمود قنديل ، وحدة البحوث والدراسات بمركز مدافع لحقوق الانسان ، ص: 77.

** القانون المصري رقم 175 لسنة 2018 م

أصدرت مصر القانون رقم 175 لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وهو يعُد من أكثر التشريعات العربية شمولية في هذا المجال .وتكمن أوجه التشابه والاختلاف بين القانونين فيما يلي: [6]

أوجه التشابه:

الالتزام بمبدأ الشرعية الجنائية في تعر يف الجرائم.

تبني تصنيف مماثل للجرائم الإلكترونية.

تشديد العقوبات على الجرائم المتعلقة بالأمن القومي.

أوجه الاختلاف:

القانون المصري أكثر تفصيلا فيً تجريم بعض السلوكيات مثل جرائم التنمر الإلكتروني.

القانون الليبي يعتمد عقوبات أشد في بعض الجرائم كالإرهاب الإلكتروني.

القانون المصري أشمل في تنظيم مسؤولية مقدمي الخدمات.

**** القانون الأردني رقم 27 لسنة2015م**

يعُدُّ القانون الأردني من أوائل التشريعات العربية المتخصصة في مكافحة الجرائم الإلكترونية .وقد أثر هذا القانون في صياغة القانون الليبي، خاصة فَيما يتعلق بتجريم الولوج غير المشروع والتخريب.

****المقارنة مع اتفاقية بودابست**

تعُدَ اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة الالكترونية اتفاقية بودابست الصادرة سنة 2001 المعيار الدولي الرئيسي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية .وقد وقعت ليبيا على هذه الاتفاقية لكنها لم تصدق عليها بعد. [7]

وتكمن أوجه الانسجام بين القانون الليبي واتفاقية بودابست فيما يلي:

تجريم الولوج غير المشروع المادة 2 من الاتفاقية – المادة 2 من القانون الليبي.

تجريم اعتراض البيانات بشكل غير مشروع المادة 3 من الاتفاقية – المادة 3 من القانون الليبي.

تجريم التخريب المادة 4 من الاتفاقية – المادة 5 من القانون الليبي.

تجريم الاحتيال والتزوير الإلكتروني المادتان 7 و 8 من الاتفاقية – المواد 7 ـ 9 من القانون الليبي .

لكن القانون الليبي يختلف عن الاتفاقية في بعض الجوانب، أهمها:

القانون الليبي يتضمن تجريما لًسلوكيات غير منصوص عليها في الاتفاقية مثل جرائم التشهير الإلكتروني.

([6]) التعدي الالكتروني والامن المعلوماتي في ظل قانون الجرائم الالكترونية رقم 5 لسنة 2022م دراسة مقارنة ، نجاة سالم عبدالرحمن ، مجلة العلوم القانونية جامعة الزيتونة، ص: 25.

([7]) قانون الجرائم الالكترونية في الميزان قراءة نقدية بشأن الجرائم الالكترونية ، نهلة محمد مفتاح ، مجلة دراسات قانونية جامعة بنغازي ـ 2025م المجلد والعدد :31، ص:121.

القانون الليبي يعتمد نظاما أكثر صرامة في بعض الجرائم.

الاتفاقية أكثر تفصيلا فيً الإجراءات القضائية والتعاون الدولي.

ج ـ الثغرات والتحديات التي تواجه التشريع الليبي في مكافحة الجرائم الالكترونية

رغم نقاط القوة، يعاني القانون الليبي رقم 5 لسنة 2022م بشأن مكافحة الجرائم الالكترونية من بعض الثغرات والتحديات ونشير إلى أهمها في النقاط التالية:

غموض بعض النصوص :بعض المواد القانونية تفتقر إلى الدقة والوضوح، مما قد يؤدي إلى تضارب الآراء أثناء التطبيق القضائي.

صعوبة الإنفاذ :في ظل الوضع الأمني والمؤسسي في ليبيا، قد تواجه السلطات صعوبات في إنفاذ أحكام القانون، خاصة فيما يتعلق بالجرائم العابرة للحدود.

غياب البنية التحتية :يحتاج تطبيق القانون إلى بنية تحتية تقنية متطورة (مختبرات رقمية، كوادر متخصصة)قد تكون غير متوفرة بشكل كافٍ.

الاختصاص الدولي :لم يتناول القانون بشكل كافٍ مسألة الاختصاص القضائي في الجرائم العابرة للحدود، وهو ما قد يخلق تعارضاً مع القوانين الأجنبية .

الذكاء الاصطناعي :لم يتناول القانون مسألة المسؤولية الجنائية عن الأفعال المرتكبة بواسطة الأنظمة الآلية والذكاء الاصطناعي.

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المتعلقة بفلسفة المشرع الليبي في تقنين المسؤولية الجنائية عن الجرائم الإلكترونية، مع التركيز على القانون رقم 5 لسنة2022م بشأن مكافحة الجرائم الالكترونية وتتلخص في التالي :

النتائج :

اعتمد المشرع الليبي في القانون رقم 5 لسنة 2022 فلسفة وسطية تجمع بين الالتزام بالمبادئ العامة للقانون الجنائي (الشرعية، المسؤولية الشخصية، قصور العقاب على الجاني)وبين مراعاة خصوصية الجرائم الإلكترونية.

أكد القانون على مبدأ الشرعية الجنائية كأساس للمسؤولية، مع السماح ببعض الحالات الخاصة التي تقترب من المسؤولية المطلقة في الجرائم ذات الطبيعة الخاصة .

حقق القانون الليبي درجة معقولة من الانسجام مع المعايير الدولية، خاصة أتفاقية بودابست، لكنه أضاف تجريماً تتعلق بالقيم الثقافية والدينية للمجتمع الليبي.

يعاني القانون من بعض الثغرات، خاصة فيما يتعلق بالاختصاص الدولي، والمسؤولية عن الأفعال الآلية، وآليات الإنفاذ.

التوصيات:

يمكن تحديد عدة توصيات لتطوير الإطار القانوني الليبي:

الانضمام إلى اتفاقية بودابست :يُنصح بالتسريع في إجراءات الانضمام إلى الاتفاقية لتعزيز التعاون الدولي.

إصدار لوائح تفصيلية :يجب إصدار لوائح تنفيذية توضح الإجراءات العملية للتطبيق.

تطوير القدرات :الاستثمار في بناء القدرات المؤسسية والبشرية للتعامل مع الجرائم الإلكترونية.

المصادر والمراجع

1ـ القانون رقم 5لسنة 2022م بشأن مكافحة الجرائم الالكترونية .

2ـ السياسة العقابية للمشرع الليبي في قانون مكافحة الجرائم الالكترونية رقم 5 لسنة 2022م ، ماشاء الله عثمان محمد ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية .

3ـ إشكاليات قانون الجرائم الالكترونية الليبي ، أبوبكر عبدالجليل أحمد أبوبكر ، مجلة جامعة فزان العالمية ، مجلد: 4، العدد: 1 .

4ـ قانون مكافحة الجرائم الالكترونية في ليبيا الحماية المفقودة والعقوبات المشددة ، محمود قنديل ، وحدة البحوث والدراسات بمركز مدافع لحقوق الانسان .

5ـ التعدي الالكتروني والامن المعلوماتي في ظل قانون الجرائم الالكترونية رقم 5 لسنة 2022م دراسة مقارنة ، نجاة سالم عبدالرحمن ، مجلة العلوم القانونية جامعة الزيتونة .

6ـ قانون الجرائم الالكترونية في الميزان قراءة نقدية بشأن الجرائم الالكترونية ، نهلة محمد مفتاح ، مجلة دراسات قانونية جامعة بنغازي ـ 2025م المجلد والعدد :31